بسم الله الرحمن الرحيم

ورقة تحليلة حول:

مستوى اسعار الادوية في السودان وتاثيره علي مقدرة المواطن علي شرائها 2008

د. أمجد محمد إدريس

المقدمة:

كما هو معلوم فان للادوية دور كبير في حياة المواطنين وبالتالي فان قطاع الدواء في البلاد له اهمية كبرى في السياسات الوطنية العامة وتلك المتعلقة بالصحة وخدماتها وامكانية الحصول عليها.

لذلك فان ضبط ومتابعة اسعار الادوية هو محور هام وحساس يجب الاهتمام برصده ومراقبته لضمان الحصول علي الادوية باقل تكلفة ممكنة للمواطن والمجتمع والدولة. كما ان نظم ضبط الاسعار هو محور هام نادت به الاستراتيجية الصيدلانية ربع القرنية 2005- 2029.

ان عملية ضبط الاسعار وخاصة فيما يتعلق بالادوية والخدمات الصحية الاخرى يجب ان تخضع للكثير من المعايير والمبادئ التي يجب من خلالها تقييم عملية سياسة وضع الاسعار. ولكن من اهم هذه المبادئ هو مبدأ العدالة في الحصول على الادوية الاساسية بأسعار تتناسب مع مقدرة الغالبية العظمى من المواطنيين باختلاف مناطق سكنهم، مدخولهم المادي او الامراض التي يصابون بها.

بالنظر الي الادوية المتوفرة في السودان فان الغالبية منها يتم استيراده من خارج البلاد مما يضفي بعداً اخر علي عملية تقييم اسعار الادوية ومدى مقدرة المواطن علي شرائها. لذلك فان عملية قياس مقدرة شراء هذه الادوية واسعارها يجب ان تقرن بالمستويات العالمية للاسعار ومقارنة الوضع بالسودان بالوضع العالمي.

ان السياسات الوطنية في القطاع الصحي سيكون لها دور كبير في تطوير الخدمات الصحية المقدمة والدور الذي يمكن ان تلعبه السياسة العليا للدولة في توسيع دائرة الحصول علي الخدمات اصبح اساسياً وفق مقتضيات المرحلة الحالية.

هذه الورقة تتناول موضوع مقدرة شراء الادوية الاساسية في السودان بناءً علي النتائج التي توصلت اليها دراستين اجريتا في العامين 2006 و 2007. الدراسة الاولى اجريت بغرض قياس اسعار الادوية في السودان في القطاعين العام والخاص اجرتها ادارة الصيدلة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية في أربع ولايات من الولايات الشمالية. الدراسة الثانية اجريت بغرض تقييم القطاع الصيدلي في السودان في محاور مختلفة تضمنت أحدها اسعار الادوية واثرها علي المقدرة الشرائية للمواطن، هذه الدراسة اقيمت بالتعاون بين ادارة الصيدلة و منظمة الصحة العالمية في ست ولايات بما فيها ولاية جنوب دارفور.

اشارت النتائج من الدراستين الي ان هناك ارتفاعاً واضحاً في اسعار الادوية للاصناف التي شملتها الدراسة مقارنة مع الاسعار المرجعية الدولية ومقارنة بالمستوى الاقتصادي في البلاد مما يؤثر بصورة مباشرة في مقدرة غالبية السكان علي شراء هذه الادوية.

اولاً: قياس الاسعار

المنهجية:

- في الدراستين المذكورتين فان منهجية قياس الاسعار بنيت علي اساس قياس اسعار المنتجات الاقل تكلفة المتوفرة في الصيدليات (القطاعين العام والخاص) بين الاصناف المسجلة لكل دواء من الادوية موضوع الدراستين.
- هذا النهج الغرض منه معرفة توفر الاسعار الارخص لكل دواء ومقارنة ما يوفره القطاع العام من منتجات بما يوفره القطاع الخاص في المقابل من حيث الاسعار. وفي المقابل مقارنة الوضع الراهن فيما يتعلق باسعار الادوية مع الوضع العالمي لمتوسط اسعار الادوية في العالم.

النتائج:

- في المتوسط فان اسعار الادوية التي شملتها الدراسة في السودان في مؤسسات القطاع العام تبلغ ما بين ثلاثة الي اربعة اضعاف الاسعار العالمية لهذه الادوية، في حين انها تبلغ الخمسة اضعاف في مؤسسات القطاع الخاص.
- لكن في ذات الوقت نجد ان 27% من الادوية المتداولة في السودان ضمن الدراسة تبلغ اسعارها 10 اضعاف (او اكثر) مقارنة بالاسعار العالمية.
- هذه الاسعار تقريباً تتساوي في المناطق الريفية والحضرية علي حدٍ سواء، وان كان القطاع العام يقدم اسعاراً اقل في المناطق الريفية في مقابل الاسعار في المناطق الحضرية.
- المريض في القطاع الخاص يدفع قيمة اعلي ب % 19 للمكافئ الجنيس الارخص سعراً مقابل المكافئ الجنيس الارخص سعراً في القطاع العام.
- الادوية المتوفرة للمواطن في مؤسسات القطاع العام يزداد سعرها بنسبة 136% عن سعرها اذا ما توفر للمكافئ الجنيس الارخص سعراً، وبالمقابل فان الادوية المتوفرة للمواطن في مؤسسات القطاع الخاص يزداد سعرها بنسبة 119% عن سعرها اذا ما توفر للمكافئ الجنيس الارخص سعراً.

تعليق:

- ان الاسعار في السودان لبعض الاصناف تبلغ اضعاف اسعار هذه الاصناف في الدول المتقدمة او حتى في الدول المجاورة مما يشير الي وجود اسباب تقود الي ذلك متعلقة بالسياسات الوطنية لتسعير الادوية.

ثانياً: المقدرة علي الشراء

المنهجية:

- تم حساب المقدرة علي الشراء بناء علي حساب الدخل اليومي لعامل حكومي بدون مؤهلات ياخذ الحد الادني للاجور وحساب دخله اليومي.
- وبحساب تكلفة العلاج للمرض المعين وفقاً لبرتكولات العلاج القياسية Standard Treatment Guidelines وقسمتها علي الدخل اليومي تحسب عدد الايام التي يجب ان يعملها العامل للتمكن من تدفع تكلفة العلاج.
- شملت الدراسة 1934 مريضاً.

النتائج:

- رجوعاً للمقاييس العالمية للمقدرة علي الشراء والتي تعتبر ان الدواء اذا تجاوزت تكلفته اليوم الواحد من اجر الشخص يعتبر سعر الدواء مرتفعاً مقارنة مع الدخل الشهري للشخص. وباحصائية مقارنة نجد الاتي:
- 44% من الادوية التي شملتها الدراسة الاولى في القطاع العام تعتبر اسعارها مرتفعة مقارنة بمقدرة المواطن علي شرائها (مقابل 33% نتيجة الدراسة الثانية).
- 61% من الادوية التي شملتها الدراسة الاولى في القطاع الخاص تعتبر اسعارها مرتفعة مقارنة بمقدرة المواطن علي شرائها (مقابل 47% نتيجة الدراسة الثانية).
- تمثل تكلفة الادوية نسبة 68% من التكلفة الكلية للعلاج في مؤسسات القطاع العام.

ولتبسيط عملية المقارنة اذا ضربنا مثل باسرة بها طفل لديه ربو والتهاب في الشعب الهوائية وبها كذلك بالغ لديه ارتفاع في ضغط الدم واخر بالغ لديه ملاريا.

لحساب مقدرة شراء الاسرة لادوية المرضى في شهر.....

الشخص المصاب	العلاج	القطاع العام	القطاع الخاص
طفل لديه ربو والتهاب في الشعب الهوائية	+ Salbutamol inhaler 200 dose Co-trimoxazole Suspension	1.0	1.2
بالغ لديه ارتفاع في الضغط	Nifedipine Retard حبة يومياً	1.7	1.7
بالغ لديه ملاريا	Artesunate + Sp	1.1	1.5
المجموع بالايام		**3.8**	**4.4**

المقارنة لدراسة العام 2005

- اي ان الاسرة التي بها هؤلاء المرضى سيدفعون 4 ايام من دخلهم الشهري لشراء الادوية من القاع العام في مقابل اربعة ايام ونصف في حال تم شراء الادوية من القطاع الخاص.
- وبالمقارنة لدراسة العام 2007 نجد ان المرضى في هذه الاسرة سيدفعون 4.5 ايام من دخلهم الشهري للقطاع العام في مقابل 5 ايام للقطاع الخاص.
- بمقارنة تكلفة الادوية كجزء من التكلفة الكلية للعلاج من النتائج التي تم الحصول عليها من الدراسة فاننا نجد انها تمثل تقريباً 68% من التكلفة الكلية للمواطن.

ثالثاً: مكونات الاسعار

- تم تحليل مكونات الاسعار وتشمل هذه النسب الادوية المستوردة عن طريق القطاع الخاص.
- اذا تم ضرب المثل بدواء سعره الاساسي 100 جنيه فان الرسوم هي كالاتي:

نوع الرسوم	النسبة	القيمة
المرحلة الاولى		
التأمين	%2	2
الرسوم البنكية	%2	2
المواصفات والمقاييس	%2	2
وزارة التجارة الخارجية	%1	1
دمغة الجريح	%1	1
الرسوم الجمركية	%15	15
رسوم التخليص الجمركي	%1.5	1.5
المنصرفات الادارية للشركة	%5	5
المجموع		**130.5**
المرحلة الثانية		
هامش ربح الوكيل (الاجمالي)	15%	19.85
المجموع		150.08
المرحلة الثالثة		
هامش ربح الصيدلية (القطاعي)	%20	30.02
المجموع الكلي (السعر للمريض)		180.1

اي ان نسبة العلاوات التي توضع علي قيمة الدواء الاساسية 80 %. تمثل فيها الرسوم التي تحصل بواسطة الحكومة نسبة مقدرة.

التوصيات:

1. الغاء كل الرسوم والضرائب المفروضة علي الادوية الواردة عن طريق القطاعين العام والخاص.
2. توسيع مظلة التامين الصحي القومي لتشمل شرائح اوسع من المجتمع خاصة ذوو الدخل المحدود.
3. الالتزام بتسجيل الادوية في القطاع الخاص بسعر البيع الملزم في كل منافذ بيع الادوية.
4. توحيد اسعار الادوية علي مستوى القطر مع طباعة هذه الاسعار علي العبوة الخارجية للادوية.
5. وضع سياسة وطنية لتسعير الادوية تشمل القطاعين العام والخاص بحيث تساهم في خلق منافسة في الاسعار مستندة الي حجم الخدمات التي يقدمها القطاع العام مقابل القطاع الخاص ، مع مراعاة قطاع الصناعة الدوائية الوطنية في هذه السياسة.
6. تقوية نظم الرقابة الولائية علي اسعار الادوية وضرورة الالتزام بالمرجعية المركزية في اسعار الادوية في القطاع الخاص لضمان التنسيق في ضبط الاسعار المتفاوتة مع مراقبة هامش الربح في الصيدليات.